

Distr.: General
12 November 2019
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والثلاثون
٢٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان رقم ٢١/١٦*

إسبانيا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-18026(A)



* 1 9 1 8 0 2 6 *

أولاً - المقدمة والمنهجية المستخدمة في إعداد التقرير

- ١ - تعتبر إسبانيا الاستعراض الدوري الشامل آلية أساسية تشكل الشمولية والحوار ركيزتيها الأساسيتين. وبوصف إسبانيا عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، فقد تعهدت بمواصلة مشاركتها النشطة فيه وبدعم المبادرات الرامية إلى تعزيزه وكفالة فعاليته.
- ٢ - وقامت إسبانيا، بعد الاستعراض الدوري الشامل الأخير لحالتها في عام ٢٠١٥، بمتابعة شاملة للتوصيات التي تلقتها وعددها ١٨٩ توصية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدمت تقريراً مرحلياً^(١)، يستعرض تنفيذ التوصيات خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ٣ - ويستند هذا التقرير إلى التقرير المرحلي، ويقدم موجزاً للأنشطة المنجزة خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٨، وتفصيل عن المستجدات الرئيسية الحاصلة منذ ذلك الحين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ومتابعةً لتوصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتعلقة بإعداد تقارير خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل^(٢)، يرد في المرفق ١ جدول يتضمن التوصيات المقدمة إلى إسبانيا في عام ٢٠١٥ وحالة تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، وكدليل على التزام إسبانيا بخطة عام ٢٠٣٠^(٣)، جرت مواءمة تنفيذ التوصيات مع أهداف التنمية المستدامة.
- ٤ - وقد اضطلع مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون بتجميع المعلومات وصياغة هذا التقرير. وخصائص حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني التي يعرضها هذا التقرير مستمدة من مساهمات الوزارات المختصة^(٤)، ومختلف الهيئات^(٥)، ومكتب المدعي العام^(٦)، ومن المشاورات التي أجريت مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان^(٧)، ومع المجتمع المدني.
- ٥ - وتجدر الإشارة إلى دور منظمات المجتمع المدني في إعداد هذا التقرير. فخلال الفترة من ٧ حزيران/يونيه إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩، بوشرت عملية مشاورات مع المنظمات المهتمة بالاستعراض الدوري الشامل. وقد كُرس لهذا الغرض قسم ضمن الصفحة الشبكية لوزارة الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون^(٨)، دُعيت من خلاله منظمات المجتمع المدني إلى تقديم مساهمات بشأن قضايا محددة^(٩). وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عُقدت جلسة إعلامية بشأن المحاور الأساسية للتقرير.
- ٦ - ووفقاً لما ينص عليه قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٣٥^(١٠) وتقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان^(١١)، وبغية توطيد دور البرلمان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني، اعتبرت إسبانيا مشاركة البرلمان في تقديم هذا التقرير مسألة مهمة. وترد في المرفق ٢ الوثيقة المعنونة "مجلس النواب وحماية حقوق الإنسان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - حزيران/يونيه ٢٠١٩)"، والغرض منها إكمال الوثيقة المرفقة بالتقرير المرحلي.

ثانياً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة السابقة

- ٧- خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ والفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ حتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كانت لدى إسبانيا حكومات لتصريف الأعمال، وهو ما حال دون إمكانية مواصلة معالجة بعض المقترحات التشريعية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، جرى حل مجلسي البرلمان، وإنهاء الولاية التشريعية الثالثة عشرة، والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.
- ٨- وانطلاقاً من التقرير المرحلي المشار إليه سابقاً، تود إسبانيا تقديم الملاحظات التالية^(١٢) بشأن التوصيات المقدمة إليها خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل^(١٣).

ألف - الآليات الدولية والخطة الوطنية لحقوق الإنسان

الآليات الدولية^(١٤)

- ٩- دخلت اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (١٩٦١) حيز النفاذ بالنسبة لإسبانيا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد قررت إسبانيا الانضمام إلى هذه الاتفاقية كدليل على التزامها بجهود الأمم المتحدة للتخفيف من حدة هذه المشكلة.

التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية^(١٥)

- ١٠- أوفت إسبانيا بالتزامها بتقديم التقارير الدورية إلى مختلف هيئات المعاهدات. فمنذ عام ٢٠١٥^(١٦)، قدمت تقارير دورية إلى لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة مناهضة التعذيب^(١٧). وهي حالياً بصدد إعداد التقارير المطلوب تقديمها إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة^(١٨).

- ١١- وفي أيار/مايو ٢٠١٩، قدمت إسبانيا تقريرها بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك في سياق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماده.

- ١٢- ووجهت إسبانيا دعوة مفتوحة ودائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٥، تلقت زيارة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٨)، والمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات (٢٠١٩). وسيزورها المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان خلال الفترة كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تقدم إسبانيا في الوقت المناسب ردودها على البلاغات التي تحيلها إليها الإجراءات الخاصة وتتابع التوصيات التي تقدمها إليها عقب زيارتها لها.

- ١٣- وقامت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارتها الأولى إلى إسبانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

- ١٤- ولتيسير عملية تنظيم ومتابعة التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات التي قبلت إسبانيا اختصاصاتها بالنظر في البلاغات الفردية، حول المرسوم الملكي ٢٠١٨/١٠٤٤^(١٩)

لوزارة العدل صلاحية اقتراح تدابير معيارية أو ممارسات إدارية تمكّن من معالجة المشاكل التي تثيرها القرارات المحالة إلى إسبانيا.

١٥ - وتقدم إسبانيا الدعم السياسي والمالي إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. فمنذ عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٨، قدمت إليها إسبانيا مساهمة مالية مبلغها ٤٠٠٤٠٠٤ يورو^(٢٠). وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، وافقت على تبرع مبلغه ١٠٠٠٠٠٠ يورو.

١٦ - ولدى مختلف الوزارات والمؤسسات قنوات لمشاركة المجتمع المدني. وتُجرى مشاورات لتقديم المعلومات وتلقي الإسهامات بشأن مختلف التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات والآليات الأخرى، وكذلك بشأن الخطط الوطنية.

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان^(٢١)

١٧ - تباشر إسبانيا إجراءات إعداد الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، التي توقفت حالياً بسبب العملية الانتخابية. وقد اعتمد مجلس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تقريراً أولياً بشأن إعدادها. وفي وقت لاحق، أُجرت المرحلة الأولى المتعلقة بالإعلان عن هذه الخطة وتلقي التوصيات بشأنها، بمشاركة المجتمع المدني. ويُتوقع أن تشمل هذه الخطة إنشاء هيئة وطنية للتنسيق والمتابعة، ووضع مؤشرات لحقوق الإنسان^(٢٢).

باء - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

عدم التمييز القائم على نوع الجنس^(٢٣)

الإطار المعياري

١٨ - يشكل تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات أحد الالتزامات الراسخة لحكومة إسبانيا. وبخصوص الإطار المعياري المتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس، أدرج القانون الأساسي ٢٠١٥/١^(٢٤) ضمن فئة الجرائم، إلى جانب ممارسات أخرى، الزواج القسري، والتحرش، والقيام من دون إذن الضحية ولا علمها بنشر تسجيلات أو صور حميمة حُصل عليها بموافقتها، وتعطيل الأجهزة الإلكترونية المستخدمة لرصد تنفيذ العقوبات.

١٩ - ويعتبر القانون الأساسي ٢٠١٥/٨^(٢٥) القاصرين، من أبناء النساء ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، ضحايا مباشرين لهذا العنف. وعزز المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٨/٩^(٢٦)، بدوره، إمكانية استفادة الضحايا من الحماية القضائية الفعالة، وأتاح للأشخاص سبلاً أخرى لإثبات أنهم ضحايا العنف الجنساني.

٢٠ - واستحدث القانون الأساسي ٢٠١٨/٤^(٢٧) شرط تضمين اقتراحات التعيين في الوظائف العليا في السلطة القضائية تقييماً لمدى امتثالها لأحكام قانون المساواة بين الجنسين^(٢٨). وحفز القانون الأساسي ٢٠١٨/٥^(٢٩) التدريب في هذا المجال، سواء في اختبارات انتقاء العاملين في مجال القضاء أو في التدريب المستمر المتاح لهم^(٣٠). ويشكل تدريب أعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بالمنظور الجنساني أحد محاور خطة تدريبهم المستمر لعام ٢٠١٩.

- ٢١ - وتجدر الإشارة إلى اعتماد المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٩/٦^(٣١)، الذي عزز حق العمال في المساواة في الأجر، وذلك من أجل المضي قدماً نحو تحقيق المساواة الكاملة في المعاملة والفرص بين المرأة والرجل في العمل والتوظيف. وتضمن هذا القانون أيضاً تدابير لتعزيز المساواة، من خلال التمديد التدريجي لإجازة الأبوة (التي أصبحت تسمى إجازة الولادة ورعاية الطفل) إلى أن تصبح مساوية لإجازة الأمومة الحالية في عام ٢٠٢١.
- ٢٢ - ووسع المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٧/١٨^(٣٢) نطاق شرط الكشف عن المعلومات غير المالية، ومنها البيانات الجنسية، ليشمل شركات معينة. وجرى سن قانون يلزم الشركات بضممان تساوي عدد موظفيها من النساء والرجال.
- ٢٣ - وشكل المرسوم الملكي ٢٠١٩/٢٥٩^(٣٣) تقدماً في مجال التنسيق بين الوزارات، حيث نص على ضرورة وجود وحدة للمساواة في جميع الهيئات العامة لإدارة الدولة.
- ٢٤ - ويعتمد مشروع القانون الأساسي للتعليم^(٣٤) نهجاً قائماً على المساواة بين الجنسين، من خلال التعليم المختلط، ويحفز تلقين مبادئ المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، ومنع العنف القائم على نوع الجنس، واحترام التنوع العاطفي - الجنسي.
- ٢٥ - وبغرض تمكين المثليات والنساء غير المتزوجات من الاستفادة من تقنية المساعدة على الإنجاب في إطار النظام العام للصحة، قُدم للتشاور المسبق مشروع تعديل المرسوم الملكي الذي ينظم مجموعة الخدمات العامة لنظام الصحة الوطني.
- ٢٦ - وقد قدمت اللجنة العامة لتدوين القوانين تقريراً يحلل تعريف جرمي الاعتراف الجنسي والإيذاء الجنسي لتحديد تصويباته التقنية وجدواه، وأرفقته بنص مشروع قانون بشأن إلغاء جريمة الإيذاء الجنسي وإلغاء عقوبة الغرامة.

الآليات والممارسات

- ٢٧ - بخصوص الآليات المتعلقة بالعنف الجنساني، تحققت نسبة ٨٧ في المائة من مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦^(٣٥).
- ٢٨ - وشكل عام ٢٠١٧ نقطة تحول في إسبانيا في مجال العنف ضد المرأة، حيث اعتمد أول ميثاق وطني لمكافحة العنف الجنساني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢^(٣٦). وينص هذا الميثاق على إصلاحات تشريعية وأنشطة تدريبية، وعلى حفز عمل وحدات الطب الشرعي الشامل، والاعتراف بالحق في المساعدة القانونية المجانية، وتأهيل مكاتب مساعدة ضحايا الجريمة^(٣٧).
- ٢٩ - ونص الأمر التوجيهي ٢٠١٩/٤^(٣٨) على وضع بروتوكول جديد لتقييم الشرطة لمستوى خطر العنف الجنساني وأمن الضحايا، ومتابعة الحالات من خلال نظام "بيوخين" (VioGén)^(٣٩). وحدد الأمر التوجيهي ٢٠١٩/٧^(٤٠) إجراءات الشرطة لتقديم المعلومات إلى النساء الأجنيات ضحايا العنف الجنساني بشأن حقهن في طلب رخصة الإقامة المؤقتة والعمل.
- ٣٠ - ويجري، منذ عام ٢٠٠٣، إحصاء عدد النساء الضحايا المتوفيات بسبب العنف الجنساني، ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تجميع بيانات عن النساء الضحايا المتوفيات بسبب أشكال أخرى من العنف. ونُشرت دراسة عن مدة تأخر النساء ضحايا العنف الجنساني في الإفصاح عما حصل لهن^(٤١).

- ٣١ - وبخصوص الآليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، جرى تقييم الخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وعرضها على مجلس مشاركة المرأة للتشاور بشأنها. ويجري العمل حالياً من أجل إعداد الخطة المقبلة.
- ٣٢ - وتُدرج الخطة الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣ ضمن محاورها المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار في جميع مراحل نزاع ما. وفي إطار الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت إسبانيا إلى جانب فنلندا إعلان "التزام عام ٢٠٢٥ بشأن إشراك المرأة في عمليات السلام".
- ٣٣ - ويشكل تقليص الفجوة في الأجور إحدى أولويات حكومة إسبانيا. وتتضمن الخطة التوجيهية من أجل العمل اللائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ مجموعة من التدابير الرامية إلى كشف هذا التمييز ومكافحته^(٤٢). وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قُدم التقرير المعنون "المرأة في سوق العمل، والمرأة المتقاعدة، والمرأة المهاجرة في القرن الحادي والعشرين"^(٤٣).
- ٣٤ - وفي مجال الإدارة العامة، أُعد تقرير متابعة الخطة الوطنية الثانية للمساواة بين المرأة والرجل. ويوجد، منذ عام ٢٠١٥، بروتوكول تنقل الموظفين العامات ضحايا العنف الجنساني، ومنذ عام ٢٠١٨، اتفاق لتيسير تنقلهن بين الإدارات^(٤٤).
- ٣٥ - ووضعت إسبانيا خطة المساواة بين الجنسين في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتعززت الشراكة والقيادة النسائية بنشوء رابطة وطنية للنساء العاملات في قطاع مصائد الأسماك ومن خلال منح الإعانات لهن.
- ٣٦ - وبغرض إحراز التقدم صوب "ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني"، تُرفق الميزانية العامة للدولة كل سنة بتقرير عن الأثر الجنساني.
- ٣٧ - ومن أجل تحقيق المساواة الحقيقية والفعالية بين المرأة والرجل في المشاركة في جميع مجالات ومستويات العلم والتكنولوجيا والابتكار، تجدر الإشارة إلى بدء عمل مرصد المرأة والعلم والابتكار. وفي عام ٢٠١٩، قُدم التقرير المعنون "إحصاءات المتخصصات في العلوم لعام ٢٠١٧"^(٤٥)، والكتاب الأبيض بشأن المرأة في مجال التكنولوجيا^(٤٦).
- ٣٨ - ويضع معهد المرأة وتكافؤ الفرص تدابير لتعزيز تكافؤ الفرص في مجال مؤسسات الأعمال، من خلال إسداء المشورة في صياغة خطط المساواة أو منح علامة المساواة. كما ينظم المعهد أنشطة للتدريب وإسداء المشورة لفائدة المديرات ونائبات المديرين.
- ٣٩ - وينجز المعهد الوطني للإحصاءات دراسات استقصائية بشأن استخدام الوقت من أجل تحديد حجم العمل المنزلي غير المدفوع الأجر وتقسيم المسؤوليات الأسرية. ومن المتوقع إجراء الدراسة الاستقصائية المقبلة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢.
- ٤٠ - وتشكل سياسات المساواة بين الجنسين أيضاً إحدى الأولويات الاستراتيجية للتعاون الإسباني^(٤٧)، على النحو المبين في الخطة التوجيهية الخامسة المتعلقة به. وتُدرج استراتيجية إسبانيا للعمل الإنساني للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٦ ضمن الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ محاور العمل الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني. وتمول الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل

التنمية مشاريع لحماية النساء المعرضات لخطر العنف الجنساني والناجيات منه، ولتمكين المرأة وتعزيز حقوقها الجنسية والإنجابية^(٤٨).

الإجازات المؤسسية

٤١ - عقب الانتخابات العامة الأخيرة^(٤٩)، ارتفعت نسبة النساء ضمن أعضاء مجلس النواب من ٣٩,٤ في المائة إلى ٤٧,٤ في المائة، وفي مجلس الشيوخ من ٣٩,٩ في المائة إلى ٤٠,٤ في المائة. وتتألف حكومة تصريف الأعمال في معظمها من وزيرات (١١ وزيرة من أصل ١٧). وثمة أيضاً وزارة المساواة بين الجنسين^(٥٠)، التي ترأسها نائبة رئيس الحكومة. وتشغل نساء مناصب أخرى في الهيئات الدستورية، مثل رئيسة مجلس النواب والمدعية العامة للدولة. وفيما يتعلق بالمناصب الإدارية العليا، ثمة توازن بين الجنسين، حيث تبلغ نسبة الذكور ٥٧,٣٢ في المائة والإناث ٤٢,٦٨ في المائة. وتبلغ نسبة الإناث في مناصب المديرين ونواب المديرين ٤٤ في المائة ونسبة الذكور ٥٦ في المائة.

٤٢ - وفي مجال قوات وأجهزة أمن الدولة، أنشئ المكتب الوطني للمساواة بين الجنسين في الشرطة الوطنية. ونشرت هيئة الحرس المدني في عام ٢٠١٩ خططها الأولى للمساواة وبروتوكول عمل للتصدي للتحرش الجنسي والمضايقة على أساس نوع الجنس.

٤٣ - وفيما يتعلق بالقوات المسلحة، جرى إبراز أهمية المرصد العسكري للمساواة بين المرأة والرجل وتعزيز مهامه. وتجدر الإشارة كذلك إلى زيادة مستوى تدريب القوات المسلحة في مجال سياسات المساواة^(٥١).

٤٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أنشئ منصب السفيرة المتجولة لتعزيز سياسات المساواة بين الجنسين والتوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، وجرى تعيينها^(٥٢)؛ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، أنشئ منصب المنسق المعني بقضايا العنف ضد المرأة في الخارج^(٥٣).

مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب^(٥٤)

الإطار المعياري

٤٥ - من بين مستجدات الإطار المعياري لمكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب^(٥٥) القانون الأساسي ٢٠١٥/١ والقانون ٢٠١٥/٤^(٥٦).

٤٦ - وينص القانون الأساسي ٢٠١٥/٤^(٥٧) على التزام قوات وأجهزة أمن الدولة في عملها بجملة مبادئ منها مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز. ويخضع أي سلوك تمييزي صادر عن قوات وأجهزة أمن الدولة لإجراءات تأديبية، وتفرض الوقائع، عند الاقتضاء، إلى إجراءات جنائية.

٤٧ - وقد تعهدت الحكومة باعتماد القانون الشامل للمساواة في المعاملة وعدم التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل من أجل إدخال إصلاح جديد على قانون العقوبات يوسع نطاق قائمة الظروف المشددة بغرض توفير الحماية في حالات التمييز على أسس أخرى، مثل السن، أو المظهر الجسدي، أو الافتقار إلى الموارد المالية والسكن (ويشمل بالتالي كراهية الفقراء).

٤٨ - ويجري إعداد معايير أخرى عقب حل مجلسي البرلمان هي مسودة مشروع قانون إصلاح القانون ٢٠٠٧/٣، الذي ينص على تخفيف الشروط المنصوص عليها فيما يتعلق بتسجيل تغيير نوع الجنس، ومسودة مشروع قانون مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية أو التعبير الجنساني والخصائص الجنسية، وكفالة المساواة الاجتماعية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

الآليات والممارسات

٤٩ - نُشر في عام ٢٠١٥ تقرير متابعة وتقييم الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب. وقد وضعت هذه الاستراتيجية إجراءات تستهدف مجال التعليم^(٥٨).

٥٠ - وفيما يتعلق بقوات وأجهزة أمن الدولة، جرى تحديث بروتوكول العمل المتعلق بجرائم الكراهية والسلوكات التي تنتهك المعايير القانونية بشأن التمييز في عام ٢٠١٥، واعتماد خطة عمل مكافحة جرائم الكراهية في عام ٢٠١٩. وتُدرج حوادث كراهية الفقراء في تقرير سنوي^(٥٩).

٥١ - وينظم المرصد الإسباني للعنصرية وكره الأجانب دورات تدريبية لفائدة الموظفين العاميين من أجل منع وكشف العنصرية وكرهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب^(٦٠). وفي عام ٢٠١٨، جرى تحديث محتوى الصفحة الشبكية لمركز موارد مكافحة التمييز^(٦١).

٥٢ - ونُشر في عام ٢٠١٧ التقرير المرحلي لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي للسكان العجرج للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠. وتتضمن خطة العمل الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ خمسة محاور للعمل^(٦٢).

٥٣ - وفي عام ٢٠١٨، اعتمد إعلان يوم شعب العجرج والاعتراف برموزه^(٦٣). وفي شهر تموز/يوليه من كل عام، تُنظّم، بدعم مالي، ذكرى الإبادة الجماعية. وقد انتُخب خلال الانتخابات العامة الأخيرة من بين العجرج أربعة أعضاء في مجلس النواب وعضوة في مجلس الشيوخ.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٨، جرت الموافقة على تعليمات بتحديث شروط مباريات انتقاء الموظفين، المدنيين والعسكريين، الدائمين والعاملين بعقود، بغرض إلغاء الأسباب الطبية، مثل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، كأساس للاستبعاد من الوظيفة العامة^(٦٤). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الميثاق الاجتماعي من أجل عدم التمييز وكفالة المساواة في المعاملة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية^(٦٥).

الإنجازات المؤسسية

٥٥ - في عام ٢٠١٧، أنشئ المكتب الوطني لمكافحة جرائم الكراهية، حيث تعمل قوات وأجهزة أمن الدولة من أجل تحديد تلك الجرائم وتسجيلها، وكذلك من أجل زيادة الوعي ودعم الضحايا. وعلاوة على ذلك، أنشئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ المكتب الوطني لحقوق الإنسان التابع للشرطة الوطنية، الذي يسعى إلى تعزيز بيئة الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٨، أنشئت المديرية العامة للمساواة في المعاملة واحترام التنوع داخل وزارة شؤون الرئاسة والعلاقات مع البرلمان والمساواة، واستعاد مجلس القضاء على التمييز العنصري أو الإثني، الذي يضم دائرة لتقديم المساعدة العامة والمجانبة للضحايا، وتيرة عمله العادية.

٥٧ - وفي العام ذاته، وقعت الحكومة على اتفاق للتعاون المؤسسي في مجال مكافحة العنصرية وكره الأجانب وكرهية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغير ذلك من أشكال التعصب^(٦٦). وفي عام ٢٠١٩، اعتمدت لجنة متابعة الاتفاق نص الاتفاق الإطاري من أجل المضي قدماً في تدابير منع خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت.

٥٨ - وتجدر الإشارة إلى عمل المدعي العام المفوض المعني بتنسيق مكافحة جرائم الكراهية والتمييز وعمل الشبكة الإقليمية للمدعين العامين المفوضين في هذا المجال^(٦٧). وفي عام ٢٠١٩، اعتمد التعميم ٢٠١٩/٧^(٦٨) المتعلق بمعايير تفسير جرائم الكراهية.

حقوق الطفل^(٦٩)

الإطار المعياري

٥٩ - تجدر الإشارة ضمن الإصلاحات القانونية الرئيسية في هذا المجال إلى القانون الأساسي ٢٠١٥/٨^(٧٠) والقانون ٢٠١٥/١٥^(٧١)، الذي رفع السن الدنيا للزواج إلى ١٦ سنة. وحسّن القانون ٢٠١٩/٣^(٧٢) وضع الأطفال الأيتام من أبناء ضحايا العنف الجنساني وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.

٦٠ - وأدرج القانون ٢٠١٥/٢٦^(٧٣) ضمن المبادئ التوجيهية لعمل الإدارة وجوب اتخاذ السلطات العامة إجراءات لمواجهة أي شكل من أشكال إساءة معاملة الأطفال. وقد أُدرج لأول مرة في الميزانية العامة لعام ٢٠١٩ تقرير بشأن أثرها على الأطفال والمراهقين والأسرة.

٦١ - ويجري في الوقت الراهن إعداد مسودة مشروع قانون لتوفير الحماية الشاملة في حالات العنف ضد الأطفال، سيجعل إسبانيا رائدة في هذا المجال، ويهدف إلى وقاية وحماية الأطفال والمراهقين من أي حالة من حالات العنف. وبالإضافة إلى ذلك، كُلفت اللجنة العامة لتدوين القوانين بصياغة نظام أساسي قانوني عام بشأن الطفل يتناول بالتفصيل هذه الحقوق والواجبات.

الآليات والممارسات

٦٢ - نُشر في عام ٢٠١٧ التقرير التنفيذي للتقييم النهائي للخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية لشؤون الأطفال والمراهقين^(٧٤). ويجري إعداد الخطة الثالثة (٢٠١٩-٢٠٢٣).

٦٣ - وفي عام ٢٠١٧، اعتمد مرفق البروتوكول الإطاري لحماية ضحايا الاتجار بالبشر المتعلق بإجراءات كشف ضحايا الاتجار بالقاصرين وتقديم الرعاية إليهم، الذي ينطبق على جميع الأطفال ضحايا الاتجار، بصرف النظر عن الغرض منه.

٦٤ - ويعمل مركز الإنترنت الآمن للأطفال (IS4K) من أجل ضمان أمن شبكة الإنترنت للقاصرين في إسبانيا. وفي عام ٢٠١٩، نُشر دليل الاستخدام الآمن والمسؤول للإنترنت الخاص بالمهنيين العاملين في دوائر حماية الطفل^(٧٥).

٦٥ - وإزاء التدفق المتزايد للأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين، اجتمعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لجنة التنسيق المشتركة بين الأقاليم المعنية بشؤون القاصرين غير المصحوبين. واتفقت اللجنة على تنقيح نموذج رعاية الأطفال غير المصحوبين وعلى تقييم وتنقيح البروتوكول الإطاري لعام ٢٠١٤ بشأن بعض الإجراءات المتعلقة بالقاصرين الأجانب غير المصحوبين، وأنشأت فريقاً عاملاً من أجل بلوغ المستوى الأمثل في رصد تنفيذ هذا البروتوكول وتنسيقه بين مختلف الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفقت اللجنة على تفعيل إجراء لتوزيع هؤلاء القاصرين على أساس تضامني بين المدن والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي، وعلى اعتماد إعانة مبلغها ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ يورو لهذه المدن والأقاليم، وهو الإجراء الذي تجسد من خلال اعتماد المرسوم الملكي ٢٠١٨/١٣٤٠^(٧٦). ويجري في الوقت الراهن إعداد استراتيجية شاملة لإيواء الأطفال المهاجرين واللاجئين غير المصحوبين وحمايتهم وإدماجهم.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٧٧)

الإطار المعياري

٦٦ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دخل حيز النفاذ القانون الأساسي ٢٠١٨/٢^(٧٨)، الذي يكفل حق التصويت لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثلت الإصلاحات الأخرى ذات الصلة في القانون الأساسي ٢٠١٧/١^(٧٩)، الذي يكفل مشاركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسة هيئة المحلفين، والقانون ٢٠١٧/٤^(٨٠)، الذي ألغى القيود المفروضة على زواج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٧ - وفي مجال العمل، أدرج القانون ٢٠١٧/٩^(٨١) عدم استيفاء الشركات التي يبلغ عدد موظفيها أو يفوق ٥٠ شخصاً لشرط أن يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ما لا يقل عن ٢ في المائة منهم ضمن موانع تعاقد كيانات القطاع العام معها. وبالإضافة إلى ذلك، نصّ القانون ٢٠١٨/١١^(٨٢) على أنه ينبغي للشركات أن تدرج ضمن المعلومات غير المالية التدابير التي اتخذتها لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم التمييز ضدهم وتعميم إمكانية الوصول^(٨٣).

٦٨ - وكفل المرسوم الملكي ٢٠١٨/١١١٢^(٨٤) توافر شروط إمكانية الوصول في المواقع الشبكية لهيئات القطاع العام وتطبيقاتها الخاصة بالأجهزة المتنقلة. وكانت إسبانيا إحدى الدول الرئيسية التي حفزت إصدار التوجيه 2019/882/UE^(٨٥)، حيث تزعمت مبادرة إدماج معايير إمكانية الوصول في نظم مكالمات الطوارئ. ومن المتوقع إعداد الخطة الوطنية الثانية بشأن إمكانية الوصول.

٦٩ - ويتضمن مشروع القانون الأساسي للتعليم^(٨٦) تدابير لضمان ممارسة الأطفال ذوي الإعاقة على نحو فعال لحقهم في التعليم والاستقلالية والمشاركة. وينص مشروع هذا القانون على

وضع خطة لإتاحة المراكز التعليمية الموارد اللازمة لاستقبال التلاميذ ذوي الإعاقة في أحسن الظروف.

٧٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اعتمد الاتفاق الذي أُحيط بموجبه علماً بمسودة مشروع إصلاح المادة ٤٩ من الدستور الإسباني، بالنظر إلى أنها تستخدم لغة متجاوزة وتمييزية إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد مسودة مشروع القانون الذي يُصلح القانون المدني وقانون الإجراءات المدنية فيما يتعلق بالإعاقة.

الآليات والممارسات

٧١- قُدم التقرير المتعلق بتنفيذ المرحلة الأولى التي تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ من خطة عمل الاستراتيجية الإسبانية بشأن الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، واعتمد من قبل المجلس الوطني لشؤون الإعاقة.

٧٢- وعززت الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ خدمات الرعاية المتخصصة للنساء ذوات الإعاقة اللواتي يتعرضن للعنف الجنساني، وحسنت مستوى إمكانية الحصول عليها^(٨٧). وينص الميثاق الوطني لمكافحة العنف الجنساني في محوره ٣ على مجموعة من التدابير لحماية النساء ذوات الإعاقة.

٧٣- وتنص الخطة الوطنية للإحصاء للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ على إجراء دراسة استقصائية جديدة بشأن الإعاقة والاستقلال الشخصي وحالات الاعتماد على الغير، ستوفر قدراً أكبر من البيانات المتكاملة.

٧٤- وترمي الخطة الاستراتيجية لمفتشية العمل والضمان الاجتماعي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، التي أعادت توجيهها الخطة التوجيهية من أجل عمل لائق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، إلى تعزيز فعالية أداء مفتشية العمل والضمان الاجتماعي، من خلال استخدام المعلومات ودمج قواعد البيانات في عملية برمجة الحملات الخاصة الرامية إلى رصد الامتثال للالتزام تخصيص حصص من مناصب العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٥- وتشارك منظمات المجتمع المدني بنشاط في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم^(٨٨). وقد رشحت إسبانيا امرأة من ذوات الإعاقة لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٦ ثم في عام ٢٠١٨، حيث جرى اختيارها، وأصبحت بذلك أول عضوٍ ذي إعاقة في لجنة غير اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٦- وفي مجال التعاون الإسباني، انضمت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية إلى شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة، التي تنسق على الصعيد العالمي عمل الجهات المانحة، ووكالات التعاون، والقطاع الخاص، والمؤسسات التي تعمل من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

الإنجازات المؤسسية

٧٧- في عام ٢٠١٩، أُعلن يوم ٣ أيار/مايو يوماً وطنياً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٨ - وأنشئ منصب المدعي العام المعني بتنسيق عمل الدوائر المتخصصة في حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

٧٩ - وتجدر الإشارة إلى عمل منتدى العدالة والإعاقة التابع للمجلس العام للسلطة القضائية، وهو أول منتدى أوروبي بهذه الخصائص جرت فيه مناقشات بشأن النساء والأطفال من ذوي الإعاقة.

٨٠ - وأنشئت لجنتان تشريعتان دائمتان في مجلسي النواب والشيوخ لمعالجة سياسات شاملة بشأن الإعاقة. وأنشئ فريق عامل لتحليل نطاق موافقة الأشخاص ذوي الإعاقة، من الناحية الجنائية، في الإجراءات القضائية المتعلقة بالموافقة على التعقيم أو الإجهاض.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء^(٨٩)

الإطار المعياري

٨١ - تشارك إسبانيا في التفاوض بشأن النظام الأوروبي المشترك للجوء، الذي ترمي مبادئه، في جملة أمور، إلى تعزيز الضمانات المكفولة للمتمسكي الحماية الدولية. وينص التعديل الذي أدخله القانون الأساسي ٢٠١٥/٤ على وضع نظام خاص بمدينة سبتة وملييلية المتمتعين بالحكم الذاتي.

٨٢ - واستنسخ القانون الأساسي ٢٠١٥/٥^(٩٠) أحكام التوجيهين 2010/64/UE و2012/13/UE لكفالة توفير المساعدة القانونية وخدمة الترجمة الشفوية في إجراءات الترحيل^(٩١).

٨٣ - وكفل القانون ٢٠١٧/٢^(٩٢) المساعدة القانونية المجانية، التي تشمل بشكل صريح تقديم المعلومات المتعلقة بالوساطة وغيرها من السبل غير القضائية لتسوية المنازعات. وفيما يتعلق بضحايا العنف الجنساني أو الإرهاب أو الاتجار بالبشر، وكذلك بالنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل المساعدة القانونية المجانية أيضاً المشورة والإرشاد المجانيين قبل تقديم الشكوى أو التظلم.

الآليات والممارسات

٨٤ - عزز مكتب شؤون اللاجئين وملتسمي اللجوء في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ قدرات موظفيه بهدف تحسين مستوى خدمات الرعاية والمساعدة المقدمة إلى ملتسمي اللجوء. وزاد إلى حد كبير عدد الملفات التي تجرى تسويتها شهرياً، حيث انتقل من ١٠٠٠ ملف في تموز/ يوليو ٢٠١٨ إلى ٦٠٠٠ ملف في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٨٥ - ويشارك مختلف ممثلي الإدارة العامة، إلى جانب رابطات المهاجرين واللاجئين ورابطات الدعم، بصفة أعضاء في منتدى الإدماج الاجتماعي للمهاجرين، الذي يعمل باعتباره الهيئة الرئيسية للتشاور وإسداء المشورة إلى الحكومة في هذا المجال.

٨٦ - وثمة برامج للمساعدة الإنسانية ترمي إلى تلبية احتياجات المهاجرين المعرضين للإقصاء الاجتماعي في مجالي الإيواء والإعالة. وتواصل تنفيذ المشاريع^(٩٣) التي تولي اهتماماً خاصاً لإدماجهم في سوق العمل ولمكافحة التمييز ضدهم.

٨٧ - وتتوخى الخطة التوجيهية الخامسة للتعاون الإسباني توفير التدريب للمؤسسات لكفالة هجرة الأشخاص وتنقلهم بطريقة منظمة وآمنة ونظامية ومسؤولة، من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان والأمن البشري.

جيم - الحقوق المدنية والسياسية

حرية الفكر والدين والمعتقد^(٩٤)

الإطار المعياري

٨٨ - حدثت تطورات معيارية توسع نطاق ممارسة الحرية الدينية. وأجاز القانون ٢٠١٥/١٥ للطوائف الدينية الراسخة الجذور إبرام عقود زواج دينية ذات آثار مدنية في إسبانيا؛ ونظّم المرسوم الملكي ٢٠١٥/٥٩٣^(٩٥) معايير إعلان صفة الديانة الراسخة الجذور في إسبانيا، بما في ذلك إمكانية التوقيع على اتفاق مع الدولة، ونظم المرسوم الملكي ٢٠١٥/٥٩٤^(٩٦) تسجيل الكيانات الدينية^(٩٧).

الآليات والممارسات

٨٩ - اللجنة الاستشارية المعنية بالحرية الدينية هي أعلى هيئة استشارية للحكومة في المسائل المتصلة بتعزيز الحرية الدينية وبممارستها. وتشكل المؤسسة العامة للتعددية والتعايش، بدورها، أداة إدارية سواء بالنسبة للأقليات الدينية أو الإدارات المحلية، التي تسدي إليها المشورة من خلال مرصد التعددية الدينية.

٩٠ - ومنذ عام ٢٠١٧، تنظّم في مجال التعليم دورات دراسية بشأن معاداة السامية وبشأن محرقة اليهود. وأُبرمت أيضاً اتفاقات لمنع معاداة السامية^(٩٨). وفي عام ٢٠١٩، نُظمت حلقة عمل بشأن أوجه التآزر والممارسات الجيدة لمكافحة العنصرية والتمييز ضد المسلمين.

٩١ - وواصلت إسبانيا نشر نتائج المؤتمر الدولي المعني بضحايا العنف المستند إلى العرق والدين في الشرق الأوسط، ولا سيما وثيقة أولويات مدريد.

الإنجازات المؤسسية

٩٢ - إسبانيا طرف في فريق أصدقاء تحالف الحضارات، ولا تزال المساهم الثاني عالمياً في تمويله، بمساهمة تراكمية تجاوزت قيمتها ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ يورو منذ تأسيسه حتى عام ٢٠١٩. وساهمت إسبانيا في تعزيز فعالية هذه المبادرة وإبرازها^(٩٩). ووسع التحالف نطاق عمله ليشمل مجالات منها المساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي للمهاجرين، ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة؛ وبالإضافة إلى ذلك، كلفه الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد خطة عمل لحماية أماكن العبادة من العنف المتطرف.

حرية التعبير والحق في التجمع والتظاهر^(١٠٠)

الإطار المعياري

- ٩٣ - ألغى القانون الأساسي ٢٠١٥/١ تجريم الإهانات البسيطة التي كان يعاقب عليها باعتبارها مخالفة جنائية، ما لم تقع في المحيط الأسري. ويجري تنفيذ إجراءات سابقة لسن التشريعات تتعلق بتعديل العقوبات على الجرائم المتصلة بخطاب الكراهية وجعلها متناسبة.
- ٩٤ - ويعاقب القانون الأساسي ٢٠١٥/٤، المشار إليه سابقاً، على أفعال العنف والاعتداء والإكراه وغيرها، التي تقيد الحق في حرية التعبير والحق في التجمع والتظاهر^(١٠١).

الآليات والممارسات

- ٩٥ - يتوخى الأمر التوجيهي ٢٠١٨/١٣^(١٠٢) تحسين أداء عناصر الأمن خلال تدخلاتهم لكفالة الأمن العام. فعلى قوات وأجهزة أمن الدولة أن تحترم بشكل صارم، ضمن جملة أمور، مبدأ الحد الأدنى من التدخل خلال إجراءاتها التي ينبغي أن تنفذها بأقل الطرق مساساً بخصوصية الشخص وكرامته.
- ٩٦ - وجرى تعديل المناهج الدراسية التي تتيح الالتحاق بقوات وأجهزة أمن الدولة والترقية في صفوفها، بغرض إيلاء قدر أكبر من الأهمية للتدريب والتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت مؤتمرات وأيام دراسية شتى عززت المعارف في مجال حقوق الإنسان.
- ٩٧ - وقد استفاد من برنامج الحماية الخاص بإيواء إسبانيا المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، الذي يعتبر من الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي، ٣٤٩ مدافعاً عن حقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٥ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٩، وتوسّع نطاق تعاونهم مع مختلف البرامج الوطنية للإيواء المؤقت.
- ٩٨ - ولدى الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية ١٩ مركزاً^(١٠٣) تشكل شبكة المراكز الثقافية لإسبانيا، وهي مجال لحرية التعبير وللدعم الإبداعي. وقد تلقت هذه الآلية حوالي ٤٠٠٠٠٠٠ يورو خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨.

إقامة العدل^(١٠٤)

- ٩٩ - حدد القانون الأساسي ٢٠١٥/١٣^(١٠٥) والقانون ٢٠١٥/٤١^(١٠٦) تدابير لتعزيز وسائل التحقيق في الجرائم والكشف عنها، وكذلك لتبسيط الإجراءات. وتعلق هذه التدابير على وجه التحديد بالقضايا المتسمة بالتعقيد وتعدد المتورطين، اللذين يطبعان العديد من حالات الفساد.
- ١٠٠ - ونص القانون ٢٠١٥/٤٢^(١٠٧) على أنه يحق الحصول على المساعدة القانونية المجانية لضحايا العنف الجنساني والإرهاب والاتجار بالبشر، وكذلك للقاصرين والأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية أو المصابين بمرض عقلي عندما يقعون ضحية للاعتداء أو سوء المعاملة، وذلك بصرف النظر عن مواردهم المالية. وينص القانون ٢٠١٨/٣^(١٠٨) على ضرورة أن يراعى أعمال الحق في المساعدة القانونية المجانية من حيث الممارسة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ضعاف الحال.

١٠١ - وأدمج مبدأ العدالة التصالحية في نظام قضاء الأحداث^(١٠٩). ووفقاً للمرسوم الملكي ٢٠١٥/١١٠٩^(١١٠)، ينبغي لمكاتب مساعدة ضحايا الجريمة أن تبلغ الضحية بإمكانية تطبيق تدابير العدالة التصالحية، وأن تقترح على الهيئة القضائية تطبيق مبدأ الوساطة الجنائية عندما ترى أن ذلك في مصلحة الضحية، وأن تقدم الدعم لدوائر الوساطة غير القضائية.

١٠٢ - ويوجد قيد الدراسة إصلاح للنظام الإسباني للولاية القضائية العالمية يتوخى التصدي لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية من العقاب، وذلك بتوسيع نطاق الولاية القضائية من أجل الملاحقة الفعالة لمرتكبي الجرائم عبر الوطنية الأشد خطورة.

حقوق المحتجزين^(١١١)

الإطار المعياري

١٠٣ - واءم القانون الأساسي ٢٠١٥/٥ حقوق المحتجزين مع المعايير الأوروبية. ويشير هذا القانون إلى حق المحتجز في الاطلاع على عناصر الإجراءات، وحقه في خدمة الترجمة الشفوية المجانية، وحقه في إعلامه بالمدّة القانونية القصوى للاحتجاز قبل العرض على السلطة القضائية وبالإجراء الذي يتيح له إمكانية الطعن في مشروعية احتجازه.

١٠٤ - وجرى تنقيح نظام الاحتجاز أو الحبس الانفرادي بموجب القانون الأساسي ٢٠١٥/١٣، من خلال مواءمته مع مقتضيات التوجيه 2013/48/UE^(١١٢). وخلافاً للقانون السابق، الذي كان ينص على إلزامية تعليق الحقوق الأساسية للمحتجز خلال فترة الحبس الانفرادي، أدرج الإصلاح المذكور الطابع الاختياري لفرض قيود على هذه الحقوق^(١١٣). واستحدث هذا القانون كذلك حقّ المحتجز في إبلاغ طرف ثالث والاتصال به لدى سلبه حريته، بما في ذلك السلطات القنصلية.

الآليات والممارسات

١٠٥ - تشجع مفتشية موظفي الأمن والدوائر الأمنية الإجراءات التي تعزز النزاهة المهنية والأخلاقية لأفراد قوات وأجهزة أمن الدولة، وتحرص على امتثالهم للمعايير الوطنية والدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٠٦ - وفي عام ٢٠١٧، اعتُمدت معايير إجراءات الشرطة القضائية، التي تتضمن المبادئ التوجيهية التي ينبغي للشرطة القضائية أن تسترشد بها في إجراءات التحقيق في الجرائم وإلقاء القبض على الجناة. وينص الأمان التوجيهيان ٢٠١٨/٤^(١١٤) و ٢٠١٧/١^(١١٥) على بروتوكول للإجراءات المتبعة في مرافق الاحتجاز التابعة لقوات وأجهزة أمن الدولة^(١١٦).

١٠٧ - وثمة قاعدة بيانات تسجل فيها قوات وأجهزة أمن الدولة جميع الوقائع المعروف أنها تشكل انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان للأشخاص المحتجزين لدى الشرطة. ونُشر بموجب الأمر التوجيهي ٢٠١٩/٨^(١١٧) دليل للممارسات الجيدة في إجراءات تقديم الشكاوى والاقتراحات، واعتُمد بموجب الأمر التوجيهي ٢٠١٨/٣^(١١٨) إجراء تركيب كاميرات المراقبة بالفيديو في جميع الزنانات المخصصة لتنفيذ إجراء التقييد البدني.

الاتجار بالبشر^(١١٩)

الإطار المعياري

١٠٨ - تجسد مجموعة الإصلاحات التشريعية المنفذة منذ عام ٢٠١٥^(١٢٠) مقتضيات التوجيه 11/36/UE^(١٢١). فقد نص القانون ٢٠١٥/٤ على مجموعة من الحقوق الإجرائية وغير الإجرائية، بما في ذلك المساعدة القانونية المجانية. وتَمَّ القانون الأساسي ٢٠١٩/١^(١٢٢)، بدوره، تصنيف جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، وعزز بذلك نظام الوقاية والملاحقة القضائية.

١٠٩ - ويجري النظر حالياً في مسألة اعتماد تدابير تشريعية لتجريم القوادة بصفة عامة، وكذلك استغلال شخص في الخدمات الجنسية رغم العلم بأنه ضحية للاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، بوشرت إجراءات التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية.

الآليات والممارسات

١١٠ - انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مدة سريان الخطة الشاملة لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، ونُشر التقرير الرابع لمتابعة تنفيذها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١١١ - وينص الميثاق الوطني لمكافحة العنف الجنساني في محوره ٨ على إبراز ومعالجة أشكال أخرى من العنف ضد المرأة، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي، والاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والزواج القسري. ويتضمن هذا الميثاق مقترحات لتعديل التشريعات المتعلقة بالاتجار، وكذلك لحفر سن قانون شامل لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي.

١١٢ - وفي عام ٢٠١٧، نشر مركز الاستخبارات من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تقريراً يتضمن البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر في إسبانيا^(١٢٣)، وينسق في الوقت الراهن عملية إعداد خطة استراتيجية لمكافحة الاتجار بالبشر.

١١٣ - وتحدد الخطة الاستراتيجية لمفتشية العمل والضمان الاجتماعي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ ضمن أهدافها تحسين مستوى حماية العمال ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال في العمل، من خلال وضع إجراءات عمل جديدة، وإتاحة إمكانية التخصص والتدريب للمفتشين، والدفع قدماً بخطة شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في العمل.

١١٤ - وفي عام ٢٠١٨، قُدم دليل معايير الإجراءات القضائية لمكافحة الاتجار بالبشر^(١٢٤)، الذي يتضمن أهم جوانب التحقيق في الجرائم ذات الصلة بهذا المجال ومحاكمة مرتكبيها.

الإجازات المؤسسية

١١٥ - في عام ٢٠١٦، أنشئ منصب المُحاور الاجتماعي في مجال الاتجار بالبشر. ويشارك المقرر الوطني المعني بالاتجار بالبشر ومركز الاستخبارات من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بنشاط في الشبكة الأوروبية للمقرررين الوطنيين أو الآليات المماثلة، من خلال إعداد تقارير وإحصاءات بشأن الحالة في إسبانيا والمساهمة في تصميم استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة^(١٢٥).

١١٦ - وشجعت إسبانيا اعتماد قرارات مهمة بشأن هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة، مثل القرار ٢٣٣١/٢٦^(١٢٦) والقرار ٣٢٢/٧١^(١٢٧). وتدعم بنشاط عمل المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للترعرات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة. وعلى الصعيد الإقليمي الأوروبي، تجدر الإشارة إلى التعاون مع فريق الخبراء المعني بمكافحة الاتجار بالبشر التابع لمجلس أوروبا، الذي قام بزيارة إلى إسبانيا في عام ٢٠١٧.

الذاكرة التاريخية^(١٢٨)

الإطار المعياري

١١٧ - بالنظر إلى تطبيق مبادئ الشرعية، وعدم سرعان القانون الجنائي بأثر رجعي، ومبدأ تقادم الجرائم، وقانون العفو العام لعام ١٩٧٧، فلا يمكن اللجوء إلى الإجراءات الجنائية للتحقيق في وقائع حدثت خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي.

١١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدمت مجموعات برلمانية عديدة مقترح القانون المتعلق بالرُّضَع المسروقين في إسبانيا، ووافق البرلمان بالإجماع على دراسته.

الإنجازات المؤسسية

١١٩ - بغرض إعطاء الزخم اللازم للمبادرات المدرجة في القانون ٢٠٠٧/٥٢^(١٢٩) وتقديم الدعم للمؤسسات من أجل تحقيق أهدافها، أنشئت المديرية العامة للذاكرة التاريخية في وزارة العدل. وتعمل هذه المديرية من أجل تنظيم أنشطة للتدريب في مجال الذاكرة التاريخية ومساعدة الضحايا، وإعداد خارطة شاملة لقبور الضحايا، وتحديث بروتوكول إجراءات استخراج جثث ضحايا الحرب الأهلية والنظام الديكتاتوري، وصياغة مرسوم ملكي ينظم إنشاء سجل وطني عام لضحايا الحرب الأهلية والنظام الديكتاتوري، وتصميم خطة وطنية بشأن الذاكرة التاريخية لتنفيذ خطط للبحث عن الأشخاص المفقودين، وتحديد أماكن وجودهم، واستخراج جثث المتوفين منهم وتحديد هويتهم.

دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التعليم^(١٣٠)

الإطار المعياري

١٢٠ - يتوخى القانون ٢٠١٩/٤^(١٣١) إعادة المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٢/١٤^(١٣٢) إلى وضعه السابق، بالنظر إلى انتفاء الظروف التي استدعت اعتماد تدابير استثنائية وإلى أن من شأن إلغائها إحداث تحسن واضح في ظروف التدريس وعمل المدرسين. وفي عام ٢٠١٧، ارتفع الإنفاق العام في مجال التعليم بنسبة ٣,٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦.

١٢١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، اعتمد مجلس الوزراء مشروع القانون الأساسي للتعليم، الذي يعدل القانون الأساسي ٢٠٠٦/٢^(١٣٣). وخلال مرحلتَي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإلزامي، يجري تدريس مادة التربية على القيم المدنية والأخلاقية^(١٣٤). ويشير هذا المشروع إلى

تدريس موضوع الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، في جميع شعب مختلف مراحل التعليم، وذلك دون المساس بتناول هذا الموضوع بشكل خاص في بعض المجالات.

الآليات والممارسات

١٢٢ - قلصت إسبانيا معدل الانقطاع المبكر عن الدراسة، حيث انتقل من ٢١,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٨^(١٣٥). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة تدابير ترمي إلى تقديم الدعم إلى الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار برامج التعاون الإقليمي^(١٣٦).

١٢٣ - ووفقاً للتقرير المحلي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي للسكان العجز للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ (٢٠١٧)، زاد معدل التحاق السكان العجز بالتعليم الثانوي، وانخفض إلى حد كبير معدل الأمية المطلقة، وارتفع معدل السكان العجز الذين أتموا الدراسة في مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي.

١٢٤ - ولكفحة التمييز في مراكز التعليم، تتواصل من خلال الخطة الاستراتيجية للتعيش المدرسي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ الجهود الرامية إلى التوعية بحقوق الإنسان بوصفها قيمةً مشتركة لمجتمع تعددي. وتجدر الإشارة إلى الخدمة الهاتفية للإبلاغ عن تسلط الأقران في المدارس^(١٣٧).

١٢٥ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى الحلقات الدراسية المتعلقة بحقوق الإنسان^(١٣٨)، التي ينظمها سنوياً مكتب حقوق الإنسان والمدرسة الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أمانة الدولة للشؤون الخارجية سنوياً إعانات عامة لأنشطة المتصلة بنشر حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها.

١٢٦ - وفي مجال التعاون الإسباني، تدعم إسبانيا مشاريع التعليم من أجل التنمية، التي تسعى إلى تعزيز المواطنة العالمية، مع التركيز بشكل واضح على نشر حقوق الإنسان^(١٣٩).

العمل^(١٤٠)

الإطار المعياري

١٢٧ - تنص المادتان ٤ و ١٧ من المرسوم الملكي التشريعي ٢/٢٠١٥^(١٤١) على مبدأ المساواة وعدم التمييز في علاقات العمل. ووفقاً للقانون ٢٣/٢٠١٥^(١٤٢)، تناط بمفتشية العمل والضمان الاجتماعي مهمة رصد الامتثال للقوانين وإنفاذها، ويشمل ذلك، في جملة أمور، الإجراءات الرامية إلى كفالة مبدأ عدم التمييز، ولها سلطة فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال.

١٢٨ - وعَبَّرَ انتعاش سوق العمل منذ عام ٢٠١٥ معدلات الفئات المعرضة لخطر الفقر والاستبعاد^(١٤٣)، حيث انخفضت بنسبة ٢,٦ في المائة منذ ذلك الحين. ولتكثيف التدابير الرامية إلى تحسين فرص الحصول على العمل، ولا سيما بالنسبة للشباب والشابات، اعتمد المرسوم الملكي بقانون ٦/٢٠١٦^(١٤٤)، الذي ينص على تدابير عاجلة لحفز النظام الوطني لتوفير ضمانات للشباب. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت بموجب المرسوم الملكي ٣٢/١٠١٧/٢٠١٥^(١٤٥) الاستراتيجية الإسبانية لتنشيط العمالة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

الآليات والممارسات

١٢٩ - بغرض منع وتقليص البطالة الطويلة الأجل، جرى خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ تنفيذ برنامج العمل المشترك من أجل تحسين مستوى مساعدة الأشخاص العاطلين عن العمل مدة طويلة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨^(١٤٦). واستعاض عن هذا البرنامج في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بخطة "عُد إلى العمل" للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

١٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اعتُمدت الخطة العاجلة بشأن عمالة الشباب للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، التي ترمي إلى تقليص معدل بطالة هذه الفئة إلى ٢٣,٥ في المائة وزيادة عدد عقود العمل لمدة غير محددة لفائدة الشباب بنسبة ١٥ في المائة سنوياً.

١٣١ - وتشير الخطة التوجيهية من أجل عمل لائق إلى ضرورة أن يجري إدماج المهاجرين واندماجهم في سوق العمل على أساس التقيد الصارم بشروط المساواة مع العمال من المواطنين. وتنص الخطة على ضرورة تنفيذ خطة لتعزيز حماية حقوق العمال المهاجرين المقيمين في إسبانيا، من خلال زيادة وعيهم بحقوقهم الاجتماعية وسبل ممارستها. وبالإضافة إلى ذلك، تنص على إنشاء صندوق مفتشية العمل والضمان الاجتماعي لتلقي الشكاوى بشأن جميع الممارسات التي تنطوي على انعدام الأمن الوظيفي.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(١٤٧)

١٣٢ - اعتمد مجلس الوزراء في تموز/يوليه ٢٠١٧ خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تعكس التزام إسبانيا بتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتنص هذه الخطة، التي يدوم سريانها ثلاث سنوات، على إنشاء لجنة للمتابعة تتألف من ممثلين عن مختلف الوزارات.

١٣٣ - وقد شاركت إسبانيا، في إطار الاتحاد الأوروبي، على نحو بنّاء في الاجتماعات التي عقدها في أعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ الفريق العامل الحكومي الدولي الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان لإعداد صك ملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدمت إسبانيا، فضلاً عن مشاركتها لما جاء في مداخلته الاتحاد الأوروبي، مداخلته بصفتها الوطنية في دورة منتدى "أصوات الضحايا"، حيث أبرزت العمل الأساسي الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المستقلة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل إسماع أصوات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكشفت عن بعض ما يرد في خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من عناصر متعلقة بدور المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال استفادة الضحايا من آليات جبر الضرر.

مكافحة الفقر^(١٤٨)

الإطار المعياري

١٣٤ - تعتبر إسبانيا زيادة الحد الأدنى للأجور عاملاً حاسماً لترجمة إجراءات توفير فرص العمل وتحقيق الانتعاش الاقتصادي إلى الحد تدريجياً من الفقر وعدم المساواة. وقد حدد المرسوم

الملكي ٢٠١٨/١٤٦٢^(١٤٩) الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٩ في ٣٠ يورو في اليوم أو ٩٠٠ يورو في الشهر، وهو ما يعني زيادة نسبتها ٢٢,٣ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٨.

١٣٥ - ورفع المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٩/٨^(١٥٠) مبلغ الإعانات المخصصة للأطفال المعالين. ويتمح المرسوم ضعف ذلك المبلغ للأسر المعيشية التي لديها أطفال وتعيش حالة الفقر الشديد، ويزيده بنسبة ١٧ في المائة فيما يتعلق بالأسر المعيشية التي تعيش حالة الفقر غير الشديد.

الآليات والممارسات

١٣٦ - تركز الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بشكل خاص على منع حالات الضعف، من خلال الاستثمار في الأشخاص وتحسين مستوى تعليمهم وتدريبهم.

١٣٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فقر الطاقة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤، التي تقدم لأول مرة تعريفاً لحالة فقر الطاقة، وتحدد مؤشرات لرصدها، وكهدفٍ، تقلصها بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

١٣٨ - وتتوخى الاستراتيجية الوطنية الشاملة بشأن الأشخاص عديمي المأوى للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تقليص العدد الإجمالي لعديمي المأوى بحوالي ٥٠٠٠ شخص. ويوجد في طور الإنجاز التقييم المرحلي لهذه الاستراتيجية^(١٥١).

١٣٩ - وتنص الخطة التوجيهية الخامسة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على أن تركز إسبانيا جهودها في مجال التعاون من أجل التنمية على البلدان والمناطق الجغرافية التي تتيح مؤشرات التنمية والمتغيرات الأخرى إمكانية التعاون الجيد. وبلدان منطقة البحر الكاريبي ذات الأولوية في هذا المجال هي كوبا، وهاتي، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وكولومبيا. وسيجري أيضاً حفز الاستراتيجيات الإقليمية، ولا سيما المنفذة منها من خلال آليات التكامل الإقليمي، مثل الجماعة الكاريبية.

الإنجازات المؤسسية

١٤٠ - بغرض التصدي على نحو منسق لحالة فقر الأطفال الشاذة في إسبانيا، استُحدثت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ منصب المفوض السامي لمكافحة فقر الأطفال. وتشمل التدابير التي يعتزم تنفيذها زيادة مستوى الإنفاق في مجال الحماية الاجتماعية للطفل، وتعزيز بنود الميزانية المخصصة للطفل، واستحداث مؤشرات محددة خاصة بالميزانية.

الصحة^(١٥٢)

الإطار المعياري

١٤١ - أعاد المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٨/٧^(١٥٣) إقرار نظام الرعاية الصحية العامة الشاملة، مما أتاح للأجانب غير المسجلين أو غير المرخص لهم بالإقامة في إسبانيا إمكانية التمتع بالحقوق في

الوقاية والرعاية الصحيّتين على قدم المساواة مع الأشخاص ذوي الجنسية الإسبانية، على نفقة الدولة ما لم يكن ثمة طرف ثالث ملزم بدفع نفقات الشخص المعني.

الآليات والممارسات

١٤٢ - تتوخى الخطة الاستراتيجية للصحة المدرسية وأنماط العيش الصحية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تعزيز منظور شامل للصحة المدرسية يستند إلى ثلاثة جوانب، هي: النفسي، والاجتماعي، والتربوي.

١٤٣ - ومن أجل تعميق معارف السكان الغجر في مجال الصحة، وتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية، اقترح إدراج الدراسة الاستقصائية الوطنية للسكان الغجر بشأن الصحة في سجل العمليات الإحصائية للمعهد الوطني للإحصاء، والثمس كذلك إدراجها في الخطة الإحصائية الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤.

١٤٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وفي إطار المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين، وقعت إسبانيا على الإعلان السياسي المشترك لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إسبانيا الخطة الوطنية للصحة والبيئة، التي تبين العوامل البيئية الرئيسية التي تؤثر في صحة الإنسان، وتحدد الأهداف المتوخاة ومسارات التدخل.

الإنجازات المؤسسية

١٤٥ - في عام ٢٠١٨، أنشئ مرصد صحة المرأة^(١٥٤) بغرض تعزيز إدماج مبدأ المساواة في السياسات العامة للصحة.

السكن^(١٥٥)

الإطار المعياري

١٤٦ - التزمت إسبانيا بجعل إمكانية الحصول على السكن الاجتماعي إحدى أولوياتها. وبغرض تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى إسبانيا، نص القانون ٢٠١٨/٥^(١٥٦) على أنه ينبغي للسلطة القضائية، في جميع الإجراءات القضائية المتعلقة بالإخلاء القسري لمسكن ما، أن تبلغ الدوائر العامة المختصة. ويجري إبرام اتفاقات بين المجلس العام للسلطة القضائية وسلطات الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل تيسير البحث عن حلول لحالات الإخلاء القسري عندما تمس الأشخاص ضعاف الحال.

١٤٧ - وباعتماد القانون ٢٠١٩/٥^(١٥٧)، توسع نطاق تطبيق مدونة الممارسات الجيدة^(١٥٨)، التي تحولت إلى آلية دائمة وملزمة للكيانات التي انضمت إليها، لتتيح لجميع المدينين الأشد ضعفاً إمكانية الاستفادة من خيارات تخفيف عبء الدين الواردة في تلك المدونة.

١٤٨ - وبالإضافة إلى المستجدات التي جاء بها المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٧/٥^(١٥٩)، تجدر الإشارة إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات لوضع تدابير عاجلة في مجال السكن والإيجار. وأثمر عمل هذا الفريق العامل عن اعتماد المرسوم الملكي بقانون ٢٠١٩/٧^(١٦٠)، الذي عدل قانون الإجراءات المدنية تنفيذاً لقرار اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بنصه على إلزام السلطة القضائية بأن تحدد بالضبط يوم تنفيذ الإخلاء القسري وساعته، وعلى القيام، في حالة إثبات الدوائر الاجتماعية لحالة الضعف، بتعليق هذا الإجراء مدةً أقصاها شهر واحد، أو ثلاثة أشهر إذا كان المدعي شخصاً اعتبارياً، وذلك إلى حين اعتماد التدابير المناسبة.

١٤٩ - ويجري حالياً إعداد مشروع قانون لضمان الحق في السكن. ومن المزمع حفز اعتماد تدابير من أجل إعادة توجيه المساعدات المقدمة في إطار الخطة الوطنية للإسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتعزيز الرقمنة والشفافية في هذا القطاع، وتعبئة الأراضي العامة لبناء ٢٠.٠٠٠ مسكن موجه للإيجار الاجتماعي.

الآليات والممارسات

١٥٠ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، جرى التوقيع على وثيقة إضافية لنظام الصندوق الاجتماعي للإسكان، زاد بموجبها عدد الوحدات السكنية المخصصة لهذا الصندوق والمستفيدين منه، وهو ما أتاح إمكانية تخصيص نسبة تصل إلى ٥ في المائة من المساكن لذوي الديون غير العقارية الذين طُردوا من مساكنهم.

١٥١ - ويسجل التقرير المحلي (٢٠١٧) متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي للسكان الغجر تراجعاً في السكن العشوائي وفي نسبة المساكن التي تعتبر "غير لائقة". وأنشئ فريق دراسي مؤلف من متخصصين في هذا المجال بغرض القضاء على حالات التمييز المحتملة في الحصول على السكن.

١٥٢ - وتشمل الخطة الوطنية للإسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ برنامجاً للمساعدة في إيجار المساكن^(١٦١). وعلاوة على ذلك، تشمل هذه الخطة برنامجاً لمساعدة الأشخاص شديدي الضعف، من خلال إتاحتهم، على أساس الإيجار، المساكن المتوفرة غير المأهولة المملوكة لمؤسسات الائتمان أو المؤسسات العقارية الأخرى.

١٥٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، اعتمدت الخطة الحضرية الإسبانية، التي تتضمن رؤية شاملة ومتكاملة للمناطق الحضرية والريفية، وتحدد ضمن أهدافها الاستراتيجية تحقيق التماسك الاجتماعي، والإنصاف، وضمان الحق في الحصول على السكن. وتعالج، على حد سواء، مسألتَي التحدي الديموغرافي وحصول الفئات السكانية الضعيفة على السكن.

ثالثاً - تنفيذ الالتزامات الطوعية

١٥٤ - قدمت إسبانيا في عام ٢٠١٧ تعهدات والالتزامات طوعية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوصفها مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠^(١٦٢). ويرد فيما يلي تحليل لأوجه التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات التي لم يجر تناولها من قبل في تقرير متابعة التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٥.

كفالة المساواة في حقوق الإنسان للجميع

١٥٥ - تعمل إسبانيا من أجل إدماج المنظور الجنساني على نحو كامل وشامل في جميع أعمال مجلس حقوق الإنسان. وفي مجال مكافحة التمييز ضد النساء والفتيات، شاركت إسبانيا في رعاية القرارات المقدمة في مجلس حقوق الإنسان، وفي الحوارات والمناقشات السنوية. وتدعم إسبانيا ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة.

١٥٦ - وتدعم إسبانيا المبادرات المتعددة الأطراف من أجل مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، وتواصل تعزيز حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وشاركت في رعاية قرار تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك بنشاط في تحالف المساواة في الحقوق الجنسية، وفي فريق الأمم المتحدة الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، وفي الشبكة الأوروبية لجهات التنسيق المعنية بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية.

الديمقراطية وسيادة القانون

١٥٧ - تشكل مناهضة عقوبة الإعدام أحد الأهداف الرئيسية لسياسة إسبانيا الخارجية في مجال حقوق الإنسان. وإسبانيا هي المساهم الرئيسي - بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو سنوياً - في تمويل اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام، التي يوجد مقرها في بلدنا.

١٥٨ - وتشارك إسبانيا بنشاط في أعمال المراقبة الدولية للانتخابات، حيث توفد سنوياً ما بين ٧٠ و ١٠٠ مراقب للانتخابات في إطار بعثات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية.

التنمية المستدامة

١٥٩ - يشكل تعزيز حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي إحدى أولويات سياسة إسبانيا الخارجية في مجال حقوق الإنسان والتعاون من أجل التنمية. وفي عام ٢٠٠٦، أطلقت إسبانيا وألمانيا مبادرة مشتركة في الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاعتراف بهذا الحق. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٣٣ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ١٧٨/٧٢ (٢٠١٧)، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٣٩ (٢٠١٨). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، سيقدم قرار جديد في الجمعية العامة.

الحوار والتعاون والفعالية

١٦٠ - خلال تولي إسبانيا لمنصب نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨، عهد إليها رئيس المجلس، إلى جانب الفلبين، بمسؤولية تيسير التفاوض بشأن إدخال تحسينات على برنامج العمل السنوي للمجلس. وتكللت هذه العملية باعتماد إعلان مؤسسي لرئيس مجلس

حقوق الإنسان حثاً على مواصلة النقاش بشأن هذه المسألة، بما في ذلك بعض التدابير المقترحة في هذا الصدد.

١٦١ - وتشارك إسبانيا في جميع دورات الاستعراض الدوري الشامل، حيث تقوم بمدخلات وتقدم توصيات إلى جميع الدول. وتمنح تمويلًا سنويًا قيمته ٥٠.٠٠٠ يورو لصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتشجع إسبانيا مشاركة منظمات المجتمع المدني، حيث تقدم إليها معلومات بشأن التسجيل في دورات مجلس حقوق الإنسان، وأنشطته خلال فترة ما قبل الدورات، وأنشطته الجانبية.

الالتزام الطوعي بتقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

١٦٢ - بعد الوفاء بالالتزام بتقديم التقرير المرحلي المتعلق بمتابعة التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، تتعهد إسبانيا بتقديم تقرير مرحلي إلى مجلس حقوق الإنسان عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثالثة منه.

رابعاً - المشاكل الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإنجازات المحرزة والتحديات ذات الصلة

خطة عام ٢٠٣٠

١٦٣ - تبنت إسبانيا خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها التزاماً أخلاقياً عالمياً لصالح الإنسان وكوكب الأرض والازدهار، استناداً إلى رؤية قائمة على العدالة الاجتماعية ونهج قوي قائم على حقوق الإنسان. ومنذ اعتماد خطة العمل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٨، نُفذ أكثر من ٣٢٠ تدبيراً و ١٠ سياسات محورية و ١٠ تدابير تحويلية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اعتمد التقرير المرحلي بشأن خطة العمل هذه.

١٦٤ - وستحدد استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ القيم والمبادئ اللازمة لدعم إجراءات تحويلية قائمة على رؤية طويلة الأجل من خلال إنشاء شراكات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت داخل البرلمان في عام ٢٠١٩ اللجنة المشتركة غير الدائمة لتنسيق هذه الاستراتيجية ومتابعتها.

١٦٥ - ويجري تنسيق إجراءات الهيئات المختصة ومتابعتها من خلال مكتب المفوضة السامية المعنية بخطة عام ٢٠٣٠، وهو هيئة تابعة لرئاسة الحكومة أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١٦٦ - وأطلق المعهد الوطني للإحصاء عملية إحصائية بشأن مؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أنشئت منصة إلكترونية لتعميم المؤشرات المتاحة لإسبانيا، تنشر المؤشرات المستمدة من إحصاءات الخطة الوطنية الإحصائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

١٦٧ - وبالنظر إلى إيماننا الراسخ بالترابط بين خطة عام ٢٠٣٠ وحقوق الإنسان، فقد كانت إسبانيا رائدة في مواءمة التوصيات التي تلقتها، وعددها ١٨٩، مع أهداف التنمية المستدامة، حيث جعلت عملية تنفيذها ومتابعتها مرتبطة بالآليات الوطنية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠. وبغرض تعزيز ترسيخ هذه الممارسة على الصعيد الدولي، نظمت إسبانيا نشاطاً جانبياً في إطار

الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان بشأن "التقاطعية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وخطة التنمية المستدامة" (١٦٣).

الحق في البيئة وفي التمتع بها

١٦٨ - تجدر الإشارة، ضمن التدابير المزمع اتخاذها لتعزيز إدماج الحق في وجود بيئة ملائمة وفي التمتع بها، إلى منع التلوث والحد منه ومكافحته، وتطوير برنامج العمل الحالي للخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

١٦٩ - واعتمدت إسبانيا الإطار الاستراتيجي للطاقة والمناخ، الذي يشمل مسودة مشروع القانون المتعلق بتغير المناخ والتحول في مجال الطاقة، والخطة المتكاملة بشأن الطاقة والمناخ للفترة ٢٠١٢-٢٠٣٠، واستراتيجية التحول العادل. وفي قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، قطعت إسبانيا على نفسها التزامات مهمة من أجل مكافحة تغير المناخ (١٦٤).

حق الإنسان في العلم

١٧٠ - حققت إسبانيا إنجازات في سبيل تعزيز حق الإنسان في العلم على الصعيد الدولي (١٦٥)، وينبغي لهذا الغرض أن نساهم جميعاً في التقدم العلمي وفي تحقيق نتائجه. وتجدر الإشارة، ضمن الإجراءات المنفذة، إلى توقيع جميع المجموعات البرلمانية على الإعلان المؤسسي لمجلس الشيوخ الذي يدعم حق الإنسان في العلم وإدراج أعمال هذا الحق، باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية، في الفرع المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الخطة الثانية لحقوق الإنسان.

الإعلام وحقوق الإنسان

١٧١ - يشكل التضليل الإعلامي، بمخططه القائم على الاستقطاب وخطاب الكراهية، تهديداً حقيقياً للتعايش والحرية. ويجب أن نكفل التمتع الكامل بالحق في الحصول على المعلومات الصحيحة، وأن نحميه من محاولات التلاعب والتحريف في العصر الرقمي. وتود إسبانيا أن تحفز، داخل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، النقاش بشأن صون الديمقراطية وحقوق الإنسان من التضليل الإعلامي، من خلال المساهمة في تعزيز حرية الرأي والتعبير والصحافة.

التحدي الديمغرافي

١٧٢ - يشكل التغير الديمغرافي (شيخوخة السكان، ونقص السكان، والتشتت الإقليمي، والاكتظاظ السكاني) أحد التحديات الكبرى التي تواجهها إسبانيا، بالنظر إلى أنه يؤثر في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية. ولضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق في جميع أنحاء الإقليم الوطني ولجميع الأشخاص، بلا تمييز على أساس السن أو مكان الإقامة، اعتمدت الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٩ المبادئ التوجيهية العامة للاستراتيجية الوطنية لمواجهة التحدي الديمغرافي، باعتبارها إطاراً للشراكة على صعيد البلد، ودليلاً لخطط العمل التي يتعين تنفيذها من قبل جميع الإدارات العامة ومن خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

خامساً – التحديات والدعم المقدم من المجتمع الدولي

١٧٣ - لا شيء للإبلاغ.

Notes

- ¹ <https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session21/ES/Report2ndCycle.PDF>
- ² https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/3rdCycle_GuidanceNotePreparationReports_EN.docx
- ³ Sobre la Agenda 2030 véase §§170-174 del informe.
- ⁴ Ministerio de la Presidencia, Relaciones con las Cortes e Igualdad; Ministerio de Asuntos Exteriores, Unión Europea y Cooperación; Ministerio de Justicia; Ministerio de Defensa; Ministerio de Hacienda; Ministerio del Interior; Ministerio de Fomento; Ministerio de Educación y Formación Profesional; Ministerio de Trabajo, Migraciones y Seguridad Social; Ministerio de Agricultura, Pesca y Alimentación; Ministerio para la Transición Ecológica; Ministerio de Economía y Empresa; Ministerio de Sanidad, Consumo y Bienestar Social y Ministerio de Ciencia, Innovación y Universidades.
- ⁵ Alto Comisionado para la Lucha contra la Pobreza Infantil y Alta Comisionada para la Agenda 2030.
- ⁶ Secretaría General Técnica de la Fiscalía General del Estado.
- ⁷ En España, la INDH es la Oficina del Defensor del Pueblo.
- ⁸ <http://www.exteriores.gob.es/Portal/es/PoliticaExteriorCooperacion/DerechosHumanos/Paginas/Examen-Peri%C3%B3dico-Universal.aspx>
- ⁹ En este proceso de consultas se recibieron 14 contribuciones.
- ¹⁰ Resolución 35/29 del Consejo de Derechos Humanos, “Contribución de los parlamentos a la labor del Consejo de Derechos Humanos y a su examen periódico universal”, Doc. A/HRC/RES/35/29, de 13 de julio de 2017.
- ¹¹ Informe de la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, “Contribución de los parlamentos a la labor del Consejo de Derechos Humanos y a su examen periódico universal”, Doc. A/HRC/38/25, de 17 de mayo de 2018.
- ¹² Este documento realiza seguimiento no solo de las recomendaciones aceptadas, sino de las anotadas en relación a las cuales se han producido avances.
- ¹³ Informe del Grupo de Trabajo sobre el Examen Periódico Universal – España, A/HRC/29/8 y A/HRC/29/8/Add.1.
- ¹⁴ EPU recomendaciones 131.1 (anotada), 131.2 (anotada), 131.3 (anotada), 131.4 (anotada), 131.5 (anotada), 131.6 (anotada), 131.7 (anotada), 131.8 (anotada) y 131.9 (anotada).
- ¹⁵ EPU recomendaciones 131.13, 131.22, 131.23 y 131.24.
- ¹⁶ En 2014 España presentó su Informe XXI-XXIII al Comité para la Eliminación de la Discriminación Racial. Esta respuesta, aunque es anterior a 2015, da respuesta a recomendación 131.23.
- ¹⁷ Informe V-VI ante el Comité de los Derechos del Niño (CDN) (2016), su Informe VI ante el Comité de Derechos Económicos, Sociales y Culturales (CDESC) (2017), su informe II-III ante el Comité de los Derechos de las Personas con Discapacidad (CDPD) (2018) y su Informe VII ante el Comité contra la Tortura (2019).
- ¹⁸ Actualmente se está trabajando en la elaboración del Informe II ante el Comité contra las Desapariciones Forzadas, del Informe XXIV-XXVI ante el CERD y del Informe IX ante el Comité para la Eliminación de la Discriminación contra la Mujer (CEDAW, por sus siglas en inglés).
- ¹⁹ Real Decreto 1044/2018, de 24 de agosto, por el que se desarrolla la estructura orgánica básica del Ministerio de Justicia.
- ²⁰ España contribuyó económicamente a la OACNUDH con 372.442€ en 2015, 938.099€ en 2016, 1.283.449€ en 2017 y 1.410.014€ en 2018. Información accesible en <https://www.ohchr.org/EN/AboutUs/Pages/OurDonors.aspx>
- ²¹ EPU recomendaciones 131.10, 131.11, 131.12, 131.14, 131.15 y 131.16.
- ²² Sobre otros indicadores de derechos humanos en materia de igualdad de género véase el informe intermedio (2018), pág. 5.
- ²³ EPU recomendaciones 131.15, 131.18, 131.25, 131.26, 131.27, 131.28, 131.29, 131.30 (anotada), 131.31, 131.32, 131.33, 131.34, 131.65, 131.66, 131.67, 131.68, 131.69, 131.70, 131.71, 131.72, 131.73, 131.74, 131.75, 131.76, 131.77, 131.78, 131.79, 131.80, 131.81 y 131.82.
- ²⁴ Ley Orgánica 1/2015, de 30 de marzo, por la que se modifica la Ley Orgánica 10/1995, de 23 de noviembre, del Código Penal.
- ²⁵ Ley Orgánica 8/2015, de 22 de julio, de modificación del sistema de protección a la infancia y a la adolescencia.

- 26 Real Decreto-ley 9/2018, de 3 de agosto, de medidas urgentes para el desarrollo del Pacto de Estado contra la Violencia de Género.
- 27 Ley Orgánica 4/2018, de 28 de diciembre, de reforma de la Ley Orgánica 6/1985, de 1 de julio, del Poder Judicial.
- 28 Ley Orgánica 3/2007, de 22 de marzo, para la igualdad efectiva de mujeres y hombres.
- 29 Ley Orgánica 5/2018, de 28 de diciembre, de reforma de la Ley Orgánica del Poder Judicial sobre medidas urgentes de aplicación del Pacto de Estado en materia de violencia de género.
- 30 Para más información sobre las medidas de formación, véase informe intermedio (2018), pág. 13.
- 31 Real Decreto-ley 6/2019, de 1 de marzo, de medidas urgentes para garantía de la igualdad de trato y de oportunidades entre mujeres y hombres en el empleo y la ocupación.
- 32 Real Decreto-ley 18/2017, de 24 de noviembre, por el que se modifican el Código de Comercio, el texto refundido de la Ley de Sociedades de Capital aprobado por el Real Decreto Legislativo 1/2010, de 2 de julio, y la Ley 22/2015, de 20 de julio, de Auditoría de Cuentas, en materia de información no financiera y diversidad.
- 33 Real Decreto 259/2019, de 12 de abril, por el que se regulan las Unidades de Igualdad de la Administración General del Estado.
- 34 Sobre el Proyecto de Ley Orgánica de Educación véase §126.
- 35 Véase informe intermedio (2018), pág.15.
- 36 <http://www.violenciagenero.igualdad.mpr.gob.es/pactoEstado/home.htm>
- 37 Para información detallada del Pacto de Estado contra la Violencia de Género véase informe intermedio (2018), págs. 13 y 14.
- 38 Instrucción 4/2019, de la Secretaría de Estado de Seguridad, por la que se establece un nuevo protocolo para la valoración policial del nivel de riesgo de violencia de género, la gestión de la seguridad de las víctimas y seguimiento de los casos a través del sistema de seguimiento integral de los casos de violencia de género (Sistema Viogén).
- 39 Para más información sobre el sistema Viogén véase informe intermedio (2018), págs. 17 y 18.
- 40 Instrucción 7/2019 de la Secretaría de Estado de Seguridad, sobre incorporación de atestados por violencia de género de diligencia de situación administrativa de la víctima extranjera en situación irregular.
- 41 http://www.violenciagenero.igualdad.mpr.gob.es/violenciaEnCifras/estudios/investigaciones/2019/estudio/Tiempo_Tardan_Verbalizar_Situacion.htm
- 42 Para más información sobre instrumentos y prácticas en materia laboral véase informe intermedio (2018), pág. 15.
- 43 http://www.mitramiss.gob.es/es/destacados/HOME/documentos/Informe_mujeres_febrero_2019.pdf
- 44 Resolución de 16 de noviembre de 2018, de la Secretaría de Estado de Función Pública, por la que se publica el Acuerdo de la Conferencia Sectorial de Administración Pública, por la que se aprueba el Acuerdo para favorecer la movilidad interadministrativa de las empleadas públicas víctimas de violencia de género.
- 45 http://www.ciencia.gob.es/stfls/MICINN/Ministerio/FICHEROS/UMYC/Cientificas_cifras_2017.pdf
- 46 <http://www.mineco.gob.es/stfls/mineco/ministerio/ficheros/libreria/LibroBlancoFINAL.pdf>
- 47 Para más información sobre la acción específica de la Cooperación española en la materia, véase informe intermedio (2018), págs. 16 y 17.
- 48 Para más información sobre acciones específicas de la Cooperación española en este ámbito, véase informe intermedio (2018), págs. 16 y 17.
- 49 Celebradas en abril de 2019.
- 50 Ministerio de la Presidencia, Relaciones con las Cortes e Igualdad.
- 51 Destacan los cursos A Comprehensive Approach to Gender in Operations, homologado por el Colegio Europeo de Igualdad y Defensa, el Curso Africano Gender in Peace Support Operations: a Comprehensive Approach y el Seminario Discipline Leader.
- 52 Encargada de la integración transversal de la perspectiva de género en todas las dimensiones de la política exterior española y en la forma en que se formula la misma.
- 53 Puesto que desarrolló el Protocolo de Actuación para la Atención de las Mujeres Españolas Víctimas de Violencia de Género en el Exterior de 2015.
- 54 EPU recomendaciones 131.35, 131.36, 131.37 (anotada), 131.38, 131.39, 131.40, 131.41, 131.42, 131.43, 131.44, 131.45 (parcialmente anotada), 131.45 (parcialmente aceptada), 131.46, 131.47, 131.49, 131.50, 131.51, 131.158, 131.159, 131.161, 131.163, 131.164 y 131.167.
- 55 Para más información sobre las novedades introducidas en el marco normativo véase informe intermedio (2018), pág. 18.
- 56 Ley 4/2015, de 27 de abril, del Estatuto de la víctima del delito.
- 57 Ley Orgánica 4/2015, de 30 de marzo, de protección de la seguridad ciudadana.
- 58 Para más información sobre estos proyectos véase informe intermedio (2018), pág. 19.

- 59 <http://www.interior.gob.es/documents/10180/7146983/ESTUDIO+INCIDENTES+DELITOS+DE+ODIO+2017+v3.pdf/5d9f1996-87ee-4e30-bff4-e2c68fade874>
- 60 Para más información sobre la actividad del OBERAXE véase informe intermedio (2018), pág. 22.
- 61 <http://www.mitramiss.gob.es/oberaxe/es/creadi/index.htm>
- 62 Inclusión social; igualdad y violencia de género; no discriminación y antigitanismo; cultura y ciudadanía y participación.
- 63 Mediante Acuerdo de Consejo de Ministros de 6 de abril de 2018.
- 64 Orden PCI/154/2019, de 19 de febrero, por la que se publica el Acuerdo del Consejo de Ministros de 30 de noviembre de 2018, por el que se aprueban instrucciones para actualizar las convocatorias de pruebas selectivas de personal funcionario, estatutario y laboral, civil y militar, en orden a eliminar ciertas causas médicas de exclusión en el acceso al empleo público.
- 65 http://www.msbs.gob.es/ciudadanos/enfLesiones/enfTransmisibles/sida/doc/PactoSocial_nov2018.pdf
- 66 El antecedente del Acuerdo de cooperación institucional en la lucha contra el racismo, la xenofobia, la LGBTIfobia y otras formas de intolerancia, es el Convenio Marco de cooperación interinstitucional de 2015. Véase informe intermedio (2018), pág. 21.
- 67 Véase informe intermedio (2018), págs. 22 y 23.
- 68 Circular 7/2019, de 14 de mayo, de la Fiscalía General del Estado, sobre pautas para interpretar los delitos de odio tipificados en el artículo 510 del Código Penal.
- 69 EPU recomendaciones 131.18, 131.84, 131.85, 131.86, 131.90, 131.105, 131.106, 131.183, 131.184 (anotada), 131.185 (anotada), 131.186 (anotada), 131.187 (parcialmente anotada) y 131.187 (parcialmente aceptada).
- 70 Ley Orgánica 8/2015, de 22 de julio, de modificación del sistema de protección a la infancia y a la adolescencia.
- 71 Ley 15/2015, de 2 de julio, de la Jurisdicción Voluntaria.
- 72 Ley 3/2019, de 1 de marzo, de mejora de la situación de orfandad de las hijas e hijos de víctimas de violencia de género y otras formas de violencia contra la mujer.
- 73 Ley 26/2015, de 28 de julio, de modificación del sistema de protección a la infancia y a la adolescencia.
- 74 El informe está disponible en la web del Observatorio para la Infancia (www.observatoriodelainfancia.msssi.gob.es).
- 75 <http://www.inclusio.gva.es/documents/610740/167361274/Guia+de+Uso+seguro+responsable+Inet+Menores+Profesionales+Protecci%C3%B3n+Infancia+v1/c4a75e0e-f19b-4376-a597-e776d9b31047>
- 76 Real Decreto 1340/2018, de 29 de octubre, por el que se aprueban las normas especiales reguladoras de las subvenciones que se otorgarán en régimen de concesión directa a las Comunidades Autónomas y Ciudades de Ceuta y Melilla para la atención a los menores extranjeros no acompañados acogidos en el año 2018.
- 77 EPU recomendaciones 131.83, 131.152, 131.153, 131.154, 131.155, 131.156 y 131.157.
- 78 Ley Orgánica 2/2018, de 5 de diciembre, para la modificación de la Ley Orgánica 5/1985, de 19 de junio, del Régimen Electoral General para garantizar el derecho de sufragio de todas las personas con discapacidad.
- 79 Ley Orgánica 1/2017, de 13 de diciembre, de modificación de la Ley Orgánica 5/1995, de 22 de mayo, del Tribunal del Jurado, para garantizar la participación de las personas con discapacidad sin exclusiones.
- 80 Ley 4/2017, de 28 de junio, de modificación de la Ley 15/2015, de 2 de julio, de la Jurisdicción Voluntaria.
- 81 Ley 9/2017, de 8 de noviembre, de Contratos del Sector Público, por la que se transponen al ordenamiento jurídico español las Directivas del Parlamento Europeo y del Consejo 2014/23/UE y 2014/24/UE, de 26 de febrero de 2014.
- 82 Ley 11/2018, de 28 de diciembre, por la que se modifica el Código de Comercio, el texto refundido de la Ley de Sociedades de Capital aprobado por el Real Decreto Legislativo 1/2010, de 2 de julio, y la Ley 22/2015, de 20 de julio, de Auditoría de Cuentas, en materia de información no financiera y diversidad.
- 83 El nivel de cumplimiento lo autodeclara cada entidad en su informe de gestión, que se publica junto a los demás estados de los informes financieros anuales en la página web de la Comisión Nacional del Mercado de Valores: <https://www.cnmv.es/Portal/consultas/busqueda.aspx?id=25>
- 84 Real Decreto 1112/2018, de 7 de septiembre, sobre accesibilidad de los sitios web y aplicaciones para dispositivos móviles del sector público.
- 85 Directiva 2019/882/UE del Parlamento Europeo y del Consejo de 17 de abril de 2019 sobre los requisitos de accesibilidad de los productos y servicios.
- 86 Sobre el Proyecto de Ley Orgánica de Educación véase §126.

- 87 Mejoró la accesibilidad a mujeres sordas a través de SVVisual y a mujeres con discapacidad auditiva y dificultades visuales mediante el Servicio Telefónico de Atención y Protección para víctimas de la violencia de género.
- 88 Véase informe intermedio (2018), págs. 32 y 33.
- 89 EPU recomendaciones 131.162, 131.166, 131.168, 131.169, 131.170 (anotada), 131.171, 131.172, 131.173, 131.174, 131.175, 131.176, 131.177, 131.178, 131.179, 131.180 (parcialmente anotada), 131.180 (parcialmente aceptada), 131.181 y 131.182.
- 90 Ley Orgánica 5/2015, de 27 de abril, por la que se modifican la Ley de Enjuiciamiento Criminal y la Ley Orgánica 6/1985, de 1 de julio, del Poder Judicial, para transponer la Directiva 2010/64/UE, de 20 de octubre de 2010, relativa al derecho a interpretación y a traducción en los procesos penales y la Directiva 2012/13/UE, de 22 de mayo de 2012, relativa al derecho a la información en los procesos penales.
- 91 Para más información véase informe intermedio (2018), pág.52.
- 92 Ley 2/2017, de 21 de junio, de modificación de la Ley 1/1996, de 10 de enero, de asistencia jurídica gratuita.
- 93 Cofinanciados por el Fondo de Asilo, Migración e Integración y el Fondo Social Europeo.
- 94 EPU recomendaciones 131.19, 131.20 y 131.107.
- 95 Real Decreto 593/2015, de 3 de julio, por el que se regula la declaración de notorio arraigo de las confesiones religiosas en España.
- 96 Real Decreto 594/2015, de 3 de julio, por el que se regula el Registro de Entidades Religiosas.
- 97 Véase informe intermedio (2018), pág. 10.
- 98 Con la Federación de Comunidades Judías de España, con el Centro Sefarad-Israel o con el Yad Vashem-The World Holocaust Remembrance Center. Para más información véase informe intermedio (2018), págs. 41 y 42.
- 99 A la cabeza de la cual se encuentra desde enero de 2019 el diplomático español y exministro del MAUC Miguel Ángel Moratinos.
- 100 EPU recomendaciones 131.108 (anotada), 131.109, 131.110, 131.111, 131.112, 131.113, 131.114 y 131.115.
- 101 Para más información sobre la Ley Orgánica 4/2015 véase §§46-47.
- 102 Instrucción 13/2018, de 17 de octubre, de la Secretaría de Estado de seguridad, sobre la práctica de los registros corporales externos, la interpretación de determinadas infracciones y cuestiones procedimentales en relación con la Ley Orgánica 4/2015, de 30 de marzo, de protección de la seguridad ciudadana.
- 103 17 Centros en América Latina y 2 en Guinea Ecuatorial.
- 104 EPU recomendaciones 131.94, 131.95 (anotada) y 131.96.
- 105 Ley Orgánica 13/2015, de 5 de octubre, de modificación de la Ley de Enjuiciamiento Criminal para el fortalecimiento de las garantías procesales y la regulación de las medidas de investigación tecnológica.
- 106 Ley 41/2015, de 5 de octubre, de modificación de la Ley de Enjuiciamiento Criminal para la agilización de la justicia penal y el fortalecimiento de las garantías procesales.
- 107 Ley 42/2015, de 5 de octubre, de reforma de la Ley 1/2000, de 7 de enero, de Enjuiciamiento Civil.
- 108 Ley 3/2018, de 11 de junio, por la que se modifica la Ley 23/2014, de 20 de noviembre, de reconocimiento mutuo de resoluciones penales en la Unión Europea.
- 109 Véase informe intermedio (2018), pág. 34.
- 110 Real Decreto 1109/2015, de 11 de diciembre, por el que se desarrolla la Ley 4/2015, de 27 de abril, del Estatuto de la víctima del delito, y se regulan las Oficinas de Asistencia a las Víctimas del Delito.
- 111 EPU recomendaciones 131.52, 131.53, 131.54, 131.55, 131.56, 131.57, 131.58, 131.59 (parcialmente anotada), 131.59 (parcialmente aceptada), 131.60, 131.61 (parcialmente anotada), 131.61 (parcialmente aceptada), 131.62, 131.63, 131.64 (anotada) y 131.165.
- 112 Directiva 2013/48/UE, de 22 de octubre, sobre el derecho a la asistencia de letrado en los procesos penales.
- 113 Ello permite una más concreta modulación a las circunstancias del caso, que habrán de constar en resolución motivada y sólo si concurren o bien una necesidad urgente de evitar graves consecuencias adversas para la vida, la libertad o la integridad física de una persona o bien una necesidad urgente de una actuación inmediata de las autoridades de instrucción para evitar comprometer de modo grave el proceso penal. Para más información véase informe intermedio (2018), págs.23 y 24.
- 114 Instrucción 4/2018, de la Secretaría de Estado de Seguridad por la que se aprueba la actualización del protocolo de actuación en las áreas de custodia de detenidos de las Fuerzas y Cuerpos de Seguridad del Estado y se deja sin efecto la Instrucción 12/2015.
- 115 Instrucción 1/2017, de la Secretaría de Estado de Seguridad, por la que se actualiza el “Protocolo de Actuación Policial con Menores”.

- 116 Instrucción 1/2017, de la Secretaría de Estado de Seguridad, por la que se actualiza el “Protocolo de Actuación Policial con Menores”.
- 117 Instrucción 8/2019, de la Secretaría de Estado de Seguridad, por la que se publica la guía de buenas prácticas en el procedimiento de quejas y sugerencias.
- 118 Instrucción 3/2018, de la Secretaría General de Instituciones Penitenciarias, sobre medios coercitivos y el protocolo para la aplicación de sujeción mecánica por motivos regimentales.
- 119 EPU recomendaciones 131.75, 131.87, 131.88, 131.89, 131.90, 131.91, 131.92 y 131.93.
- 120 Véase informe intermedio (2018), pág. 27.
- 121 Directiva 11/36/UE de 5 de abril de 2011, relativa a la prevención de lucha contra la trata de seres humanos y a la protección de las víctimas.
- 122 Ley Orgánica 1/2019, de 20 de febrero, por la que se modifica la Ley Orgánica 10/1995, de 23 de noviembre, del Código Penal, para transponer Directivas de la Unión Europea en los ámbitos financiero y de terrorismo, y abordar cuestiones de índole internacional.
- 123 http://www.interior.gob.es/documents/10180/7146983/Balance_2017_Trata.pdf/153296b3-be9b-44be-921d-0b034f772a76
- 124 <http://www.poderjudicial.es/stfls/SALA%20DE%20PRENSA/DOCUMENTOS%20DE%20INTERES/Guia%20de%20criterios.%20de%20actuaci%C3%B3n%20judicial%20frente%20a%20la%20trata%20de%20serres%20humanos.pdf>
- 125 Para más información véase informe intermedio (2018), pág. 29.
- 126 Resolución 2331 (2016) sobre trata de personas en conflicto.
- 127 Resolución 71/322 (2017) sobre el fortalecimiento y promoción de medidas efectivas y cooperación internacional sobre donación de órganos y trasplantes para prevenir y combatir el tráfico de personas con fines de extirpación y tráfico de órganos humano.
- 128 EPU recomendaciones 131.97, 131.98, 131.99, 131.100 (anotada), 131.101, 131.102, 131.103 y 131.104.
- 129 Ley 52/2007, de 26 de diciembre, por la que se reconocen y amplían derechos y se establecen medidas en favor de quienes padecieron persecución o violencia durante la guerra civil y la dictadura.
- 130 EPU recomendaciones 131.17, 131.48, 131.121, 131.122, 131.130, 131.140, 131.141, 131.142, 131.143, 131.144, 131.145, 131.146, 131.147, 131.148, 131.149, 131.150, 131.151 y 131.160.
- 131 Ley 4/2019, de 7 de marzo, de mejora de las condiciones para el desempeño de la docencia y la enseñanza en el ámbito de la educación no universitaria.
- 132 Real Decreto-ley 14/2012, de 20 de abril, de medidas urgentes de racionalización del gasto público en el ámbito educativo.
- 133 Ley Orgánica 2/2006, de 3 de mayo, de Educación.
- 134 Esta asignatura prestará especial atención al conocimiento y respeto de los derechos humanos y de la infancia, a la Constitución española, a la educación para el desarrollo sostenible y la ciudadanía mundial, al respeto de otras culturas, a la igualdad entre hombres y mujeres y al valor del respeto a la diversidad, fomentando el espíritu crítico y la cultura de paz y no violencia.
- 135 Véase informe intermedio (2018), pág. 39.
- 136 Véase informe intermedio (2018), págs. 39 y 40.
- 137 <https://www.educacionyfp.gob.es/educacion/mc/cniie/convivencia-escolar/instrumentos/acoso-escolar.html>
- 138 Estos Seminarios, a los que asisten representantes de organizaciones de la sociedad civil, abogados, periodistas, estudiantes de posgrado y funcionarios, van por su XIII edición, estando dedicados cada uno de ellos a una temática específica. En 2018 el Seminario se dedicó a los defensores y defensoras de derechos humanos y, en 2019, a los derechos del niño.
- 139 En el marco del programa Docentes para el Desarrollo, se otorga el Premio Nacional de Educación para el Desarrollo Vicente Ferrer. Véase <https://sede.educacion.gob.es/publiventa/viii-premio-nacional-de-educacion-para-el-desarrollo-vicente-ferrer/ensenanza-sociologia/22494>
- 140 EPU recomendaciones 131.48, 131.116, 131.117, 131.118, 131.119, 131.120, 131.132 y 131.160.
- 141 Real Decreto Legislativo 2/2015, de 23 de octubre, por el que se aprueba el texto refundido de la Ley del Estatuto de los Trabajadores.
- 142 Ley 23/2015, de 21 de julio, Ordenadora del Sistema de Inspección de Trabajo y Seguridad Social.
- 143 At Risk Of Poverty and/or Exclusion (ARPE).
- 144 Real Decreto-ley 6/2016, de 23 de diciembre, de medidas urgentes para el impulso del Sistema Nacional de Garantía Juvenil. Para más información véase informe intermedio (2018), pág. 47.
- 145 Real Decreto 1032/2017, de 15 de diciembre, por el que se aprueba la Estrategia Española de Activación para el Empleo 2017-2020.
- 146 Véase informe intermedio (2018), pág. 48.
- 147 EPU recomendaciones 131.188 y 131.189 (anotada).
- 148 EPU recomendaciones 131.21, 131.123, 131.124, 131.125, 131.126, 131.127, 131.128, 131.129, 131.132 y 131.172.

- ¹⁴⁹ Real Decreto 1462/2018, de 21 de diciembre, por el que se fija el salario mínimo interprofesional para 2019.
- ¹⁵⁰ Real Decreto-ley 8/2019, de 8 de marzo, de medidas urgentes de protección social y de lucha contra la precariedad laboral en la jornada de trabajo.
- ¹⁵¹ Para más información sobre esta Estrategia véase informe intermedio (2018), págs. 44 y 45.
- ¹⁵² EPU recomendaciones 131.121, 131.122, 131.125, 131.130, 131.131, 131.136, 131.137, 131.138, 131.139, 131.140 y 131.160.
- ¹⁵³ Real Decreto-ley 7/2018, de 27 de julio, sobre el acceso universal al Sistema Nacional de Salud.
- ¹⁵⁴ A través del Real Decreto 1047/2018, de 24 de agosto, por el que se desarrolla la estructura orgánica básica del Ministerio de Sanidad, Consumo y Bienestar Social y se modifica el Real Decreto 595/2018, de 22 de junio, por el que se establece la estructura orgánica básica de los departamentos ministeriales.
- ¹⁵⁵ EPU recomendaciones 131.48, 131.121, 131.125, 131.126, 131.127, 131.129, 131.130, 131.133, 131.134, 131.135 y 131.160.
- ¹⁵⁶ Ley 5/2018, de 11 de junio, de modificación de la Ley 1/2000, de 7 de enero, de Enjuiciamiento Civil, en relación a la ocupación ilegal de viviendas.
- ¹⁵⁷ Ley 5/2019, de 15 de marzo, reguladora de los contratos de crédito inmobiliario.
- ¹⁵⁸ Las entidades actualmente adheridas se pueden consultar en https://www.boe.es/diario_boe/txt.php?id=BOE-A-2019-9508
- ¹⁵⁹ Véase informe intermedio (2018), pág. 44.
- ¹⁶⁰ Real Decreto-ley 7/2019, de 1 de marzo, de medidas urgentes en materia de vivienda y alquiler.
- ¹⁶¹ Esta ayuda se otorgará en función del nivel de ingresos económicos, sobre la base de un criterio universal y objetivo como es el de la renta, con el límite del 40 % de ayuda de la renta del alquiler y aplicándose con carácter general para alquileres de hasta 600€ al mes.
- ¹⁶² Nota Verbal de fecha 8 de septiembre de 2017 dirigida al Presidente de la Asamblea General por la Misión Permanente de España ante las NNUU en Nueva York. Accesible en <https://undocs.org/es/A/72/395>
- ¹⁶³ En el que participaron la OACNUDH, el Fondo de Población de las Naciones Unidas (FPNU), UPRInfo y nuestra INDH.
- ¹⁶⁴ Entre ellos, el compromiso de transición justa, el compromiso de género y cambio climático, el compromiso de clima y juventud, el compromiso para alcanzar la neutralidad climática en 2050 y aumentar la ambición de nuestra contribución nacional determinada y el compromiso a sumarnos a la Call for Action: Raising Ambition for Climate Adaptation and Resilience.
- ¹⁶⁵ Reconocido en el artículo 27 de la Declaración Universal de los Derechos Humanos y en el artículo 15 del Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales.
-